

أردوغان «المضطرب».. من تهديد القوات السورية إلى استهداف الجماعات الراديكالية



ضحايا لعبة الأمم

السعودية تنتقد التدخلات التركية في سوريا وليبيا

للميليشيات في الصومال وسوريا وليبيا. وأعرب عن قلق بلاده من انتقال المقاتلين الأجانب من سوريا إلى ليبيا، مؤكداً أن ذلك ستكون له تبعات خطيرة على أوروبا. ويقول مراقبون إن هناك رأياً عاماً عربياً وأوروبياً يتشكل بشأن ضرورة إنشاء جبهة للتصدي للتدخلات التركية، قبل أن يصعب احتواؤها. ويشير المراقبون إلى أن تصريحات الجبير حيال التدخل التركي في سوريا لا تعني بالضرورة أن الرياض باتت مقتنعة بإعادة النظر في موقفها من نظام الرئيس بشار الأسد، رغم أن هناك بعض الإشاعات عن رغبة الطرفين في تهدئة الأجواء بينهما.

سوريا، تحت نرائع مختلفة وأخرها في إدلب حيث استقدمت وما زالت تستخدم المئات من قواتها لدعم جماعات معظمها راديكالية تعمل تحت مظلة هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً)، بذريعة وقف موجة النازحين نحو حدودها. وقلتها أرسلت تركيا المئات من العناصر المتشددة لدعم الميليشيات الإسلامية في مواجهة الجيش الليبي في العاصمة طرابلس، وسط تقارير تتحدث عن استمرار أنقرة في النهج ذاته، رغم الاتفاق الذي جرى في برلين. وقال الجبير، في مؤتمر صحافي، على هامش زيارته للعاصمة الرومانية بوخارست "نحن نعارض توغل تركيا في سوريا، ونعارض دعم أنقرة

للسؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، السياسات التركية في كل من سوريا وليبيا والصومال، مشدداً على معارضة بلاده توغل القوات التركية في سوريا، ودعم أنقرة للميليشيات في الدول العربية الثلاث. وابتات التدخلات التركية في المنطقة مشارق وهاجس العديد من الأقطار العربية، وسط قناعة متزايدة بأن الأجندة التركية لا تقل خطورة عن تلك التي تحملها إيران، وهي تقريبا تعتمد على الأدوات ذاتها أي الميليشيات والجماعات الإرهابية، فضلا عن التدخل المباشر. وظهرت أنقرة نوازع للسيطرة والهيمنة من خلال تدخلها في شمال

وما يعقد الوضع أكثر بالنسبة لأنقرة هو صلابة موقف روسيا وإصرارها على السير قدما في الخط المرسوم للعملية العسكرية التي بدأتها هي ودمشق في إدلب وريف حلب في ديسمبر الماضي غير عابئة بوعيد أنقرة وحشدتها المستمر لآلاف من عناصرها في المحافظة الواقعة شمال غرب سوريا. وعلى خلاف أردوغان لا يبدو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عجلة من أمره للتوصل إلى اتفاق جديد تريده أنقرة، معتبرا أنه كان الأولى بالأخيرة تنفيذ الاتفاق السابق الذي تم التوصل إليه في سوتشي في العام 2018، والذي سعت تركيا لتجبره خدمة لمصلحتها من خلال تنفيذ بنود كنشر نقاط مراقبة تابعة لها في المنطقة وإهمال بنود أخرى كفضل الجماعات "الإرهابية" عن "المعتدلة".

وتبدو تركيا في وضع لا تحسد عليه وتجد نفسها ملزمة بالنزول رويدا رويدا من الشجرة التي صعدتها في الأيام الأخيرة، في مشهد يعيد التذكير بحادث إسقاطها للطائرة الروسية "سوخوي 24" في العام 2015 والذي كان يتسبب في مواجهة مع موسكو، إلا أنها اضطرت إلى تدارك الأمر بعدما أدركت أن القوى الحليفة في الناتو ليست بصدد مد يد العون لها، لاعتبارات بعضها يتعلق بالسياسة التركية نفسها المثيرة للقلق في المنطقة وبعضها الآخر يتعلق بعدم وجود رغبة من الأوروبيين والأميركيين على حد سواء في الذهاب إلى مغامرة مع الجانب الروسي ليس لهم فيها مصلحة مباشرة.

ويعتقد محللون أن تركيا أمام خيارين أحلاهما مر فإما الدخول في مواجهة غير مضمونة أو التراجع، وبالنسبة لها الحل الثاني هو الأقل ضررا وإن كانت موسكو ستعمل جاهدة على توظيفه لتنفيذ اتفاق سوتشي بحذافيره لجهة استعادة دمشق كليا للطريقين الدوليين 5 و 4 وأم 4 وإجبار أنقرة على فصل الجهاديين وهم الأغلبية عن المقاتلين المعتدلين في المحافظة، كمرحلة أولى قبل استعادة القوات الحكومية المنطقة. في المقابل ستضمن روسيا لتركيا السماح بعودة النازحين وبالتالي التخلص من ضغط هائل قد ينفجر على حدودها في حال خرجت الأمور عن السيطرة، والتفاهم على مسألة بقاء القوات التركية في مناطق جرابلس والباب وإعزاز في ريف حلب الشرقي.

مؤشرات عدة توحي برغبة تركيا في تخفيف التوتر مع روسيا في إدلب خاصة بعد إدراكها عدم حماسة حلفائها في الناتو لتقديم الدعم المطلوب إذا ما ذهبت في خيار المواجهة، وهذا الأمر بالتأكيد يدرسه الطرف الروسي الذي يبدو على قناعة منذ البداية بأن أنقرة ستضطر للتنازل والعودة إليه سريعا.

دمشق - أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار الخميس أن بلاده ستستخدم القوة ضد "الجماعات الراديكالية" التي تنتهك وقف إطلاق النار في محافظة إدلب، في تغيير واضح في الموقف التركي الذي كان توعد قبل ساعات فقط باستهداف القوات السورية في كل مكان. ويعكس الموقف المستجد لأنقرة الخشية من استمرار استفزاز موسكو، التي كانت اتهمت تركيا في وقت سابق بعدم التزامها بالاتفاقات التي أبرمتها معها بشأن سوريا ويزيادة الوضع في إدلب سوءا. وقال الكرملين إن أنقرة أخفقت في تحييد المتشددين هناك وهو ما وافقت على القيام به بموجب اتفاق عام 2018 بشأن إقامة منطقة خفض تصعيد.

وقد بدأ أنه رد على الانتقاد الروسي نقلت وكالة الأناضول الرسمية للأبناء عن أكار قوله إن تركيا ترسل تعزيزات إضافية إلى مواقعها في إدلب لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار في المنطقة. وأضاف أكار "سنستخدم كافة الإجراءات ضد الذين لا يمثلون لوقف إطلاق النار بإدلب، بمن في ذلك الراديكاليون، وسنجبرهم على الالتزام"، مشيرا إلى وقف إطلاق النار يوم 12 يناير الذي تقول تركيا إن القوات السورية انتهكته. ونشرت أنقرة أكثر من ألف جندي في مواقعها العسكرية في إدلب منذ الأسبوع الماضي. وسبق أن أوجع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برغبة في التراجع عن موقفه التصعيدي إذ قال مساء الأربعاء إن أنقرة وجهت رسالة إلى معارضين تدعمهم في الصراع بالامتناع عن أي عمل "غير منضبط" قد يعطي القوات السورية ذريعة لشن هجوم. وتترك تركيا أن الاستمرار في تحدي روسيا والذهاب بعيدا في دعم الجماعات

جيمس جيفري

استبعد احتمال اندلاع نزاع واسع النطاق في سوريا



واستبعد جيفري احتمال اندلاع نزاع واسع النطاق في الساحة السورية بمشاركة الولايات المتحدة وتركيا وروسيا وإسرائيل، معتبرا أن هؤلاء "اللاعبين الكبار" يتوخون أقصى درجات الحذر في تحركاتهم. وأشار المبعوث الأميركي إلى أن واشنطن وأنقرة تتفانق في العديد من النقاط حول إدلب، مؤكدا "حق تركيا في حماية أمنها وحدودها". ويقول خبراء إن العرض الأميركي المقترن على الجانبين اللوجستي والاستخباراتي لا يفي بالغرض بالنسبة لتركيا التي لا تملك عمليا القدرة على مواجهة روسيا والقوات السورية بمفردها لجهة حملة التطهير التي قام بها نظام الرئيس رجب طيب أردوغان في صفوف الجيش التركي منذ العام 2016، فضلا عن أن القوات التركية لم تخض لبعود أي مواجهة من هذا النوع وتخشن أن تجد نفسها في مستنقع يصعب عليها الفكك منه.

تعويض أسر ضحايا المدمرة كول يعزز فرص شطب السودان من لائحة الإرهاب

ويرر البرهان هذا الانفتاح الذي أثار جدلا كبيرا بحاجة بلاده لاتخاذ قرارات جريئة، ومن الواضح أن رئيس مجلس السيادة برهان على دور إسرائيل في إقناع إدارة الرئيس دونالد ترامب بضرورة شطب اسم بلاده من اللائحة السوداء.

الولايات المتحدة قد تقدم على شطب السودان من لائحة الدول الراحية للإرهاب خلال الزيارة المرتقبة لرئيس مجلس السيادة

ورفعت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 6 أكتوبر 2017 عقوبات اقتصادية وحظرا تجاريا كان مفروضا على السودان منذ 1997، لكنها بقي عليه في القائمة السوداء لاعتبارات عدة. ويرجح مراقبون أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة خلال زيارة متوقعة لرئيس مجلس السيادة إلى واشنطن والتي لم يحدد توقيتها بيد أن الأصدقاء تقول إنها باتت قريبة. وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد وجه دعوة للبرهان لزيارة الولايات المتحدة قبل يوم فقط من لقاء الأخير بنتنياهو، وأكد البرهان أن أحد الأسباب الرئيسية التي دفعته لهذه الخطوة هو البحث عن دعم لشطب السودان من لائحة الإرهاب.

تشكله هذه الخطوة من أهمية سواء على المستوى السياسي والأهم الاقتصادي الذي يواجه تحديات كبرى، وكان السبب الأساسي في انتفاض الشارع السوداني على البشير الذي قبض على البلاد بالحديد والنار طيلة ثلاثة عقود. ويؤكد المسؤولون السودانيون أن أحد الأسباب الرئيسية خلف تدهور اقتصاد البلاد يعود لبقاء السودان في "قائمة الدول الراحية للإرهاب"، حيث أن ذلك يحول دون حصول البلاد على مساعدات أو هبات دولية، فضلا عن نفور المستثمرين الأجانب في بلد يكتنز ثروات طاقية ومعدنية هامة.

ويعاني اقتصاد البلاد من ارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى نقص في إمدادات الوقود والعمولات الأجنبية ما أدى إلى تفجر الاحتجاجات التي خرجت في ديسمبر الماضي ودفع استمرارها الجيش في نهاية المطاف إلى الاستجابة وعزل الرئيس البشير في أبريل الماضي. ورغم إبداء المجتمع الدولي دعما للسلطة الانتقالية الجديدة في البلاد، إلا أن ذلك بقي دون المأمول، في ظل موقف أميركي ضبابي. ودفع هذا الموقف السلطة الانتقالية السودانية للإقدام على خطوة مثيرة ألا وهي الإفتراس على إسرائيل وتوج ذلك ببقاء جرى بين رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مدينة عنتيبي الأوغندية حيث اتفق الطرفان على مسار تعاوني ينتهي بتطبيع العلاقات الثنائية.

للبدء في سداد مبلغ الحكم، لكن في مارس 2019 ألغت المحكمة العليا الأميركية قرار المحكمة الدنيا. ولم تقدم وزارة العدل السودانية أي تفاصيل حول اتفاقية التسوية والأساس الذي بنيت عليه.

وتضع السلطة الانتقالية في السودان التفاوض مع واشنطن للخروج من القائمة السوداء في صدارة أولوياتها، بالنظر لما

الراحية للإرهاب" في العام 1993 على خلفية علاقته بتنظيم القاعدة واحتضانه لرعيه الراحل أسامة بن لادن في الفترة الممتدة بين 1992 و 1996. وحكما في مواجهة السودان بدفع مبلغ 314.7 مليون دولار لأسر ضحايا المدمرة، وأمر المصارف الأميركية بالحجز على الأرصدة السودانية الموجودة لديها

"كول"، مما اضطر إلى سحبها إلى ميناء عدن اليمني لإصلاح الضرر الذي أحدثه الانفجار في جسمها. وقتل جراء التفجير 17 بحارا أميركيا إضافة إلى اثنين من المهاجمين، يعتقد أنهما ينتميان لتنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن. واتهمت واشنطن الخرطوم بالضلوع في التفجير وهو ما تنفيه الأخيرة. وكان تم إدراج السودان في "قائمة الدولة

الخرطوم - أعلنت وزارة العدل السودانية الخميس توقيع اتفاق تسوية المدمرة "يو.إس.إس كول"، في خطوة تدرج ضمن مسار شطب اسم السودان من قائمة "الدول الراحية للإرهاب". وأكدت الوزارة في بيان وزعته على وسائل الإعلام أن الاتفاق تم توقيعه في السابع من فبراير الحالي دون أن تذكر مبلغ التسوية، مشيرة إلى أن الاتفاق جزء من جهود السودان للخروج من القائمة السوداء التي تعيق فرص حل الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها هذا البلد في ظل فترة انتقالية حساسة يمر بها عقب الإطاحة بحكم الرئيس عمر البشير. وسبق للمحكمة الأميركية العليا أن رفضت العام الماضي دعوى للبحارة الأميركيين الذين أصيبوا في تفجير المدمرة الأميركية في عام 2000 في مدينة عدن اليمنية من الحصول على 314.7 مليون دولار تعويضات من الخرطوم لدورها المزعوم في الهجوم، الذي كان تبناه حينها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وقالت وزارة العدل في البيان الخميس "تم التأكيد صراحة في اتفاقية التسوية المبرمة على عدم المسؤولية عن هذه الحادثة أو أي حادثة أو أفعال إرهابية أخرى... وأنها دخلت في هذه التسوية بغرض استيفاء الشروط التي وضعتها الإدارة الأميركية لحذف اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب". وفي 12 أكتوبر 2000 انفجر زورق مفخخ بالمتفجرات في جسم المدمرة



فصل يطوى